

ملخص سياسات رقم 31

## التسهيلات التجارية وأثرها المتوقع على التجارة العربية والسورية

هدى عباس

المركز الوطني للسياسات الزراعية

شباط 2009



## المقدمة

يغطي موضوع تسهيل التجارة العديد من القضايا الهامة المتعلقة بحركة وتخليص السلع والإدارة الجمركية وخدمات دعم التجارة وكفاءة الاتصالات وعمليات النقل وغيرها، وتلعب دوراً مهماً في التجارة الدولية، ويمكن أن تجلب العديد من المنافع الاقتصادية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي شهدت تطورات متسارعة في العقود الأخيرة، حيث يساعد التبادل الإلكتروني للوثائق والبيانات التجارية على زيادة الأمان والشفافية والإيرادات لكل من الحكومات والقطاع الخاص، ويمكن من خفض تكاليف المعاملات من خلال المعالجة السهلة للمعلومات والبيانات والوفّر الناتج عن عدم وجود تأخير في سلسلة التوريد والمجال الضيق لعمليات الرشوة والفساد.

### 1- تعريف ومفهوم تسهيل التجارة:

يمكن تعريف تسهيل التجارة على أنه التبسيط المنظم للإجراءات والوثائق المستخدمة في التجارة الدولية، بحيث تشمل الإجراءات التجارية جميع الأنشطة والممارسات الرسمية المتعلقة بجمع وتقديم ومعالجة البيانات المطلوبة لحركة السلع الداخلة في التجارة الدولية.

يشمل مفهوم تسهيل التجارة بالمعنى الواسع : عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( United Nations Conference on Trade and Development ) لتشجيع البلدان على إنشاء نقاط تجارة محلية لديها، تضم تحت سقف واحد بالمعنى الطبيعي أو الإلكتروني مختلف الهيئات والجهات التي تشارك في صفقات التجارة الخارجية، بما يمكن من تقديم الخدمات المطلوبة لاستكمال هذه الصفقات بطريقة كفؤ وسريعة.

وأما المعنى الضيق لتسهيل التجارة : فينحصر بالعمل على تحسين المتطلبات المستندية والإجرائية التي تفرضها البلدان لضمان الامتثال لقواعدها المطبقة على السلع التجارية في عملية الاستيراد والتصدير وفي مرحلة العبور.

تعمل العديد من المنظمات الدولية على تسهيل وتيسير التجارة ومنها منظمة الجمارك الدولية (World Customs Organization (WCO التي وضعت بالتعاون مع عدد آخر من المنظمات الاتفاقية الدولية لتبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو) ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة (United Nations Economic Commission for Europe (UN/ECE التي قامت بتطوير المعايير الدولية للتبادل الإلكتروني للبيانات والأعمال الإلكترونية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الذي وضع برنامجاً لأتمتة الإجراءات الجمركية ويعمل به الآن في أكثر من سبعين من الدول النامية.

لقد أضيف موضوع تسهيل التجارة إلى جدول أعمال منظمة التجارة العالمية في مؤتمرها الوزاري المنعقد في سنغافورة عام 1996 وذلك إدراكاً من المنظمة بأن ارتفاع التكاليف وعدم القدرة على التنبؤ بها نتيجة المغالاة بالإجراءات البيروقراطية المعقدة كثيراً ما تشكل عوائق للتجارة الدولية أكثر مما تفعل التعريفات الجمركية وبشكل خاص بعد أن تم تخفيض هذه التعريفات بشكل كبير.

وقد تم إدراج فقرة خاصة (الفقرة 27) ضمن إعلان الدوحة للتنمية الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في الدوحة عام 2001 , تضمنت قيام مجلس التجارة في السلع بمراجعة وتوضيح وتحسين الجوانب المتعلقة بمواد اتفاقية الغات لعام 1994 وتحديد مستلزمات تسهيل التجارة و أولويات الأعضاء في الدول النامية والدول الأقل نمواً، وكذلك التعهد بتوفير المساعدة الفنية والدعم الكافي لبناء القدرات في هذا المجال. وكان من المفترض أن يشكل المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في كانكون – المكسيك – عام 2003 أهمية كبيرة لموضوع تسهيل التجارة لكن فشل هذا المؤتمر أدى إلى تعليق هذه المفاوضات ، إلا أن محاولات الدول الأعضاء للحفاظ على النظام التجاري متعدد الأطراف أدت إلى التوصل في نهاية شهر تموز عام 2004 إلى الاتفاق على حزمة من الموضوعات أطلق عليها اسم حزمة تموز (July Package) شملت موضوع تسهيل التجارة. وقد حدد المرفق (D) من هذه الحزمة النقاط الأساسية لعملية المفاوضات وأساليبها التي ستجري بخصوص تسهيل التجارة ومنها إنشاء فريق عمل تفاوضي يعنى بهذا الموضوع.

## 2- مفاوضات تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية :

تتناول المفاوضات الجارية النواحي الفنية للمواد 5 و8 و10 من اتفاقية الجات 1994:

*المادة 5: حول المبادئ الأساسية التي تسمح بحرية العبور بالترانزيت عبر أراضي دولة عضو*

أهم المقترحات بشأن هذه المادة في سياق المفاوضات :

- تبسيط الإجراءات الجمركية والوثائق المطلوبة ونمذجتها
- عدم التمييز في المعاملة بين طرفي الترانزيت والناقلين الانفراديين وأشكال الشحنات
- تنفيذ آليات وترتيبات الترانزيت الحالية الدولية والإقليمية

*المادة 8 حول الرسوم والإجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد التي تحدد الحاجة إلى تقليل التعقيدات المتعلقة بإجراءات التصدير والاستيراد والوثائق المطلوبة لهذا الغرض*

أهم المقترحات بشأن هذه المادة في سياق المفاوضات :

- توحيد متطلبات الوثائق التجارية المطلوبة وفق المعايير الدولية

• استخدام النموذج الأساسي لوثائق التجارة الذي تعتمده الأمم المتحدة

• إنشاء بنك معلومات لوثائق التجارة

• توحيد متطلبات عناصر المعلومات

المادة 10: حول نشر وإدارة الأنظمة التجارية والتي تفرض التزاماتها بخصوص:

• الشفافية وإمكانية التوقيع ونشر القوانين والأنظمة المتعلقة بالتجارة مع سهولة وسرعة النفاذ إلى هذه المعلومات

• عدم أية إجراءات موضع التنفيذ قبل نشرها

• النزاهة (عدم التحيز) في إدارة القوانين والأنظمة

أهم المقترحات بشأن هذه المادة في سياق المفاوضات:

• استخدام الانترنت كوسيلة للنشر

• النافذة الواحدة

• إنشاء آلية تشاورية بين التجارة والحكومة

وتشمل المفاوضات أيضا موضوعات زيادة المعونة الفنية ودعم بناء القدرات في مجال تسهيل التجارة، وسبل التوصل إلى قواعد لتحقيق التعاون الفعال بين سلطات الجمارك وغيرها من السلطات المعنية حول موضوع تسهيل التجارة والالتزام بقواعد الجمارك في الوقت ذاته. مع الأخذ بالاعتبار ما يجري من عمل في هذا المجال في منظمة الجمارك العالمية وغيرها من المنظمات الدولية.

وتأخذ هذه المفاوضات مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نمواً، مع الإقرار بأن تطبيق هذا يجب أن يتعدى مجرد إتاحة الفترات الانتقالية التقليدية لتنفيذ الإلتزامات وأن يتواءم حجم التزامات وتوقيت تنفيذها مع قدرات هذه الدول واحتياجاتها التنموية والمالية والتجارية وقدراتها الإدارية والمؤسسية، وأن لا يتم إلزام هذه الدول بالقيام باستثمارات في مشروعات بنية أساسية لهذا الغرض تفوق قدراتها.

### 3- القضايا المستجدة في موضوع تسهيل التجارة:

#### 1-3- تسهيل التجارة والأمن: Trade and Security

منذ أحداث أيلول 2001 بدأ التركيز ليس على تسهيل التجارة فقط وإنما على حماية التجارة. فقد أضافت هذه الأحداث بعداً جديداً بأنه بدلاً من التفتيش على البضائع والسلع في المرافئ انتقلت إلى فكرة السماح بالتجارة من المناطق التي

يمكن أن يكون هناك تخوفا منها والتخوف على التجارة نفسها وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية 2002 بإطلاق مبادرة CSI Container Security Initiative لأمن الشحنات تشمل :

- تحديد الشحنات الأكثر خطورة والتركيز عليها
- فحص هذه الشحنات الأكثر خطورة من مرفأ المغادرة
- استعمال التكنولوجيا لفحص الحاويات

وكذلك اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية تدابير وإجراءات كثيرة ولاسيما بما يخص الحاويات المشحونة عن طريق البحر. إن هذه الإجراءات الأمنية يمكن أن تؤثر سلبا على سرعة وانسياب العمليات التجارية وتكاليف التجارة وبالتالي تؤثر على مبدأ تسهيل التجارة. بالإضافة إلى ذلك يمكن إساءة استخدام الإجراءات الأمنية من قبل الدول المتقدمة بما يؤثر سلبا على مصالح الدول النامية.

### 2-3 – النافذة الواحدة : Signal Window

يعتبر موضوع النافذة الواحدة من المواضيع الجديدة في مجال الجمارك وتسهيل التجارة، حيث تسهم النافذة الواحدة في رفع كفاءة الإجراءات الجمركية وتقليل العبء على التجار من خلال تقنين المراجعات بإدارة رسمية واحدة، وتقليل الوقت المستهلك في إنجاز المعاملات الجمركية. وتشير دراسة للأونكتاد حول تجربة غواتيمالا في مجال النافذة الواحدة بأن إنشائها عام 1986 لخدمة معاملات التصدير أدى إلى تقليل الوقت اللازم لإنجاز المعاملة من 10-12 يوما إلى 6 – 8 أيام في المرحلة الأولى، وبعد أن تم إدخال أجهزة ومعدات تقنية في عام 2000 أصبحت عملية لإصدار تتم في غضون دقائق.

### 3-3 التجارة دون أوراق : Paperless Trade

تواجه العمليات التجارية العديد من الصعوبات المالية والعوائق اللوجستية والزمنية ، الأمر الذي يكلف الشركات مئات مليارات الدولارات سنويا. وتقيد دراسة للأمم المتحدة إلى النتائج الايجابية التي تنجم عن تبادل وثائق التجارة الكترونيا ، حيث سيحقق مجتمع التجارة الدولية في حال تبني هذا النظام الجديد وفورات اقتصادية تصل إلى 620 مليار دولار سنويا. وتعمل النظم الكترونية الحديثة على إتاحة الفرصة أمام هيئات الأعمال لتبادل الوثائق التجارية الكترونيا، حيث يعتبر هذا النظام المبتكر المنصة التفاعلية الوحيدة التي تحظى باعتراف الجهات العالمية المعنية لتبادل الوثائق الالكترونية ضمن بيئة آمنة.

#### 4- أهمية التسهيلات التجارية:

تكمن أهمية تسهيل التجارة في أن تبسيط الإجراءات وتسهيل خروج ودخول البضائع والسلع يمكن الدول من تحرير تجارتها وانسياب منتجاتها للأسواق العالمية وبالعكس. فالتجارة الدولية تمثل 30 % من الناتج المحلي العالمي، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 50 % بحلول عام 2020 نتيجة للتطورات السريعة في نظم المعلومات والاتصالات. يحتل موضوع تسهيل انسياب البضائع والسلع بعدا استراتيجيا في ظل الارتفاع الحالي والزيادة المتوقعة في تكاليف انتقال السلع. فعلى سبيل المثال، يؤدي تخفيض كلفة النقل الجوي والبحري في منطقة آسيا بنسبة 1% إلى رفع الناتج المحلي بما يقارب 3.03 مليار دولار، كما ويؤدي إلى رفع كفاءة المرافئ والمناخ الجمركي والإطار التنظيمي وبنية القطاع الخدماتي، كما أن كل يوم يختصر بالنسبة لمتطلبات تخليص الشحن يؤدي إلى خفض ما يعادل 0.5 % في سلم تعرفه القيمة المضافة.

أيضا تؤدي الكلفة المنخفضة للنقل إلى تحسين قدرة المؤسسات على رفع الأجور، مما ينعكس إيجابياً على مستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعتبر المحرك الأساسي لعجلة التنمية والتشغيل في البلدان ذات الاقتصاديات الانتقالية. كما يؤثر انخفاض تكاليف النقل في تقليل كلفة الإنتاج نتيجة انخفاض مجمل التكلفة اللوجستية.

#### 5- موقف الدول النامية من التسهيلات التجارية:

إن منافع تسهيل التجارة ممتازة بالنسبة إلى الدول المتقدمة، إلا أن هذه المنافع أكثر بكثير بالنسبة إلى الدول النامية حيث تكاليف الشحن أعلى وأوقات الترانزيت أطول. مثال ذلك أن شاحنة تجتاز الحدود بين أوزبكستان وطاجيكستان عليها أن تبرز 70 وثيقة، وتوقعات عديدة وتدفع بصورة "غير رسمية" مبلغا يتراوح بين 1,500 و 2,000 دولار. والوقت بين تقديم الطلب وتسليمه بالنسبة إلى هاتين الجارتين في أواسط آسيا هو 186 يوما. وتؤثر تلك التأخيرات بشدة على صادرات الدول النامية وخاصة المنتجات الزراعية السريعة التلف. ويؤدي التأخير في أحد الأيام إلى تقليل صادرات البضائع الزراعية التي تتلف سريعا - مثل الذرة والشمش والخيار - بنسبة 7 بالمائة مقارنة بالبضائع الزراعية ذات فترة التخزين الأطول مثل البطاطس أو التفاح. ومن شأن ذلك أن يجعل العديد من الدول وخاصة في أفريقيا لا تبدو قادرة على الاستفادة بدرجة كبيرة من الإعفاءات الجمركية القائمة أو من تحرير التجارة الحرة في الأسواق الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية - ما لم يتم تبسيط إجراءات التصدير. وتعزو معظم حالات التأخير إلى المعوقات الإدارية والتي تتراوح من إجراءات جمركية وضريبية متعددة إلى التصاريح وعمليات تفتيش الشحنات. وغالبا ما تحدث مثل تلك المعوقات قبل وصول الحاويات إلى الميناء بفترة.

إن مشكلات البنية التحتية تعتبر كبيرة بشكل خاص بالنسبة للدول الأفريقية التي لا تطل على بحار حيث يمكن أن تؤدي البنية التحتية السيئة للنقل إلى تزايد حالات التأخير وحيث يحتاج المصدرون إلى التوافق مع المتطلبات عند كل حدود دولة. ويُعد تسهيل إجراءات النقل والجمارك هو الطريق الرئيسي لزيادة الفاعلية، وتحدث مثل تلك الإصلاحات بنجاح

في منطقة جنوب أفريقيا وتوشك أن تحدث في منطقة غرب أفريقيا. وستؤدي إزالة عقبات التصدير إلى توسيع فرص السوق للقطاع الخاص.

وعلى الرغم من ذلك فقد أعلنت الكثير الدول النامية رفضها فرض أية قوانين جديدة في منظمة التجارة العالمية خاصة بالتسهيلات التجارية. وقد بررت الدول النامية اعتراضها على هذا المقترح بعدم إيمانها بالفوائد الممكن تحقيقها من خلال هذه القوانين بل أنها على ثقة تامة بأن تطبيق هذه القوانين ستزيد من المشاكل الحاصلة في المنطقة ولقد دعمت العديد من البلدان، بما في ذلك بلدان المتقدمة والنامية، إطلاق المفاوضات في موضوعي التسهيلات التجارية والشفافية في إمداد الحكومات بالخدمات والبضائع ومن بينها الدول العربية ، وإحالة موضوعي الاستثمار وسياسة المنافسة لتتم مناقشتها في جنيف. بينما استمرت عدد من البلدان النامية مثل البرازيل والهند في اعتراضها على إطلاق المفاوضات، مؤكدة على أنه لم يكن هناك إجماع واضح للقيام بهذا الأمر كما دعا إليه إعلان الدوحة. فالدول المتقدمة تريد وضع معايير مشتركة لإجراءات الجمارك التي تقول إنها مواربة أمام الفساد في عدة دول وإنها في الحقيقة عقبة خفية تعوق التجارة. ولكن الدول النامية ترفض فرض مثل هذه الإجراءات وتقول إنها تشكل تدخلا من المنظمة في السياسات السيادية.

## 6- التسهيلات التجارية في العالم العربي:

تعاني التجارة في الدول العربية من معوقات عديدة، كتعريفات جمركية مرتفعة تصل إلى نحو 19 %، ومعوقات أمنية وإقليمية وغير جمركية وبيروقراطية تتمثل في غياب الشفافية في الأجهزة المعنية، وتعدد الحواجز على الحدود، والإفراط في طلب الوثائق وعدم توافر نظم منسقة لنقل السلع وإجراءات ومتطلبات ترخيص غير مبينة بشكل واضح أو متصلة بمعايير الجودة والنوعية، كل هذا على الرغم من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية ومدراء الجمارك بشأن التعامل مع القيود والعوائق غير الجمركية .

لقد أصبح من المطلوب إنشاء نظام النافذة الواحدة لتسهيل التجارة، حيث يسمح هذا النظام لجميع الأطراف المعنية بحفظ كم من البيانات والوثائق بهدف توفير جميع المتطلبات الخاصة بالاستيراد والتصدير والترانزيت وخفض الوقت والتكاليف وتحقيق الشفافية وتوزيع الموارد بشكل أفضل وتسريع عملية التخليص الجمركي ورفع وتيرة كفاءته، كأن تقوم سلطة الجمارك بإعداد كافة البيانات المتعلقة بالتجارة أو إيجاد نظام للمعلومات كما هو معمول به في سنغافورة وغيرها من الدول التي أقامت العديد من التجارب وتقدم هذه الخدمات مجاناً أو بأسعار زهيدة للمستخدمين من خلال شراكات بين القطاع العام والخاص أو أن يقوم أحدهم بتمويل هذه الخدمة ليكون استخدامها إجبارياً أو اختيارياً حسب النموذج الذي تختاره الدولة.

إن الدول العربية بحاجة إلى تنسيق أكبر بينها وبين المنظمات الدولية كالإسكوا وخاصة في مجال تنفيذ النافذة الواحدة في كل من هذه الدول واستخدام المهارات والخبرات الفنية المتراكمة لتفعيل أدوات وسياسات تسهيل التجارة بين الدول العربية ذاتها وكتلة إقليمية مع أقاليم العالم المختلفة لتنفيذ مشاريع تعمل على تسهيل التجارة العربية البينية وحفز

صادراتها بداخل وخارج المنطقة من خلال التجارة مع دول العالم المختلفة وتمكين الوصول إلى الأسواق غير العربية وبالتالي تحفيز التنمية الصناعية المحلية.

قامت العديد من الدول العربية بإنشاء ما يسمى بالنافذة الموحدة للمستثمرين لتسهيل إجراءات الاستثمار فيها مما كان له الأثر الجيد على تحسين سير معاملات المستثمرين. أما بالنسبة للتجارة فلا يزال الوقت والعمليات والإجراءات اللازمة سواء للحصول على التصاريح والرخص والإجراءات الجمركية والوثائق المتعددة وغير اللازمة أحياناً معيقاً لانسياب البضائع والسلع من دولة إلى أخرى. المطلوب الآن هو إيجاد نافذة موحدة للتجارة في كل من الدول العرب على غرار النوافذ الاستثمارية كخطوة أولية نحو تحسين كفاءة التجارة والتقليل من كلفتها فعلى الرغم من أن الدول العربية قامت بتخفيض التعريفات الجمركية وتقليص العوائد غير الجمركية وتعزيز التقدم في تحليل التجارة من خلال الاتفاقيات الثنائية والإقليمية كاتفاقية تحرير التجارة ما بين الولايات المتحدة وكل من الأردن والمغرب والبحرين، واتفاقية أغادير بين الإتحاد الأوروبي والمغرب والأردن وتونس ومصر، واتفاقية التجارة العربية الحرة الكبرى، غير أن الوقت المستغرق في العراق مثلاً يفوق المائة يوم لإجراءات التصدير ويصل إلى مائة يوم لإنهاء إجراءات الاستيراد، يليها في ذلك السودان التي يقارب الوقت المستغرق للاستيراد فيها 57 يوم والتصدير 40 يوم، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر هذه الدول كفاءة بالنسبة للوقت المستغرق للاستيراد والتصدير والذي يصل إلى 12 يوماً كما أن تكلفة الاستيراد والتصدير (دولار لكل شحنة) تصل ثلاثة آلاف وأربعمائة دولار في العراق، يليها السودان وسورية والجزائر. وتعتبر الإمارات العربية المتحدة أكثر الدول العربية كفاءة في هذا المجال، حيث تقل كلفة الاستيراد والتصدير فيها عن خمسمائة دولار لكل شحنة يليها من حيث الكفاءة تونس وهي البلد الصناعي الأول في العالم العربي إذا لم تحتسب الصناعات النفطية.

## 7- التسهيلات التجارية في سورية :

بذلت وزارة الاقتصاد والتجارة في الجمهورية العربية السورية جهداً كبيراً في الأونة الأخيرة لتبسيط وتسهيل حركة السلع. ولكن هناك الكثير من المعوقات يجب العمل على معالجتها ، والكثير من المطالب بحاجة لوضعها في الخدمة كإنجاز القائمة السلبية وإعادة صياغة أحكام التجارة الخارجية.

في مجال أنظمة التجارة :تعتبر أنظمة التجارة في الجمهورية العربية السورية معقدة نوعاً ما، وتعمل وزارة الاقتصاد على تبسيطها وتحديثها إلا إن التشريعات الأساسية كقانون التجارة والشركات طال العمل في تعديلها وهناك مواضيع هامة يجب معالجتها كتعهد قطع التصدير والسماح بتصدير زيت الزيتون لجميع المصدرين.

في مجال إدارة الجمارك:قامت إدارة الجمارك بجهد متميز خلال السنوات الثلاثة الماضية تستحق عليه الثناء وكان الإنجاز الأكبر إصدار قانون الجمارك الجديد رقم 38 لعام 2005 كما تم إصدار التعديلات للتعريفات الجمركية لتصبح تعريفات مرشدة متناسقة وفق أسس علمية.

## 8- بالنسبة لموقف سورية من التسهيلات التجارية:

تقر سورية كما الدول العربية الأخرى بالفوائد المحتملة التي تجنيها الدول العربية من اعتماد تدابير تيسير التجارة، بما في ذلك تعزيز تنافسية الاقتصاديات العربية وزيادة التبادل التجاري فيما بينها واستغلال الفوائد. كما تعترف بأن هناك تكلفة تترتب على تيسير التجارة، وفي هذا الصدد فإن سورية ترحب بالمقترح D والذي يشدد على ضرورة التوافق بين مستوى التزامات والتكاليف وتوفر الموارد لتنفيذ أية نتيجة ممكنة، وتوفير الموارد المالية والتقنية من أجل بناء قدرات البلدان النامية والأقل نمواً. كما أكدت سورية على الحاجة إلى زيادة التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات الدولية والإقليمية المعنية في تقديم المساعدة الفنية إلى الدول العربية ودعمها في بناء القدرات في مجال تيسير التجارة.

وفي هذا الصدد أصدرت وزارة الاقتصاد 2006/11/13 قراراً تضمن إحداث مديرية تسهيل وكفاءة التجارة وقد حددت مهام هذه المديرية بالعمل على تحديد احتياجات وألويات تسهيل وكفاءة التجارة في سورية والعمل على تسهيل التجارة من خلال التبسيط المنظم للإجراءات والوثائق المستخدمة في التجارة الخارجية لسورية (الصادرات والواردات) بحيث تشمل الإجراءات التجارية جميع الأنشطة والممارسات الرسمية المتعلقة بجمع وتقديم ومعالجة البيانات المطلوبة لحركة السلع الداخلة في التجارة الدولية بالإضافة إلى التنسيق مع مديرية العلاقات الدولية بشأن مواضيع المساعدات الفنية وبناء القدرات في مجال تسهيل وكفاءة التجارة المقدمة من المنظمات الدولية والعربية.

## 9- التوصيات المقترحة لتسهيل وتسريع حركة السلع في سورية :

- تحديث أنظمة التجارة الخارجية
- تنمية وتدريب وتأهيل الموارد البشرية في المصارف والجمارك
- تأمين المرافق الداعمة لعمليات التخليص الجمركي كالمخابر وساحات التخزين
- العمل على تنسيق جهود الجهات ذات الارتباط بعمليات التخليص الجمركي كالشركات الملاحية وشركات المرافق مع الجمارك
- تبسيط إجراءات التخليص الجمركي، وزيادة عدد ساعات العمل في الأمانات الجمركية
- العمل على نشر التشريعات الاقتصادية والجمركية بطريقة دورية وشاملة
- فتح المجال للقطاع الخاص والمشارك للقيام بعمليات خدمات المرافق والتوكيلات الملاحية
- تحديث المرافق ورفع كفاءة خدماتها وتوسيع مخازنها
- قيام غرف الصناعة والتجارة برفع مستوى خدماتها لمنتسبيها من خلال:

1. التوعية للاتفاقيات ومزايا التطويرات

2. نشر التشريعات والقرارات

3. التواصل مع المنظمات الدولية

4. إعداد الدراسات للوضع الراهن والآفاق المستقبلية لكل القطاعات الاقتصادية ذات الارتباط.